عُمان بين السعودية وإيران

خالد الدخيل

نجحت قمة الكويت في تفادي صدام سعودي – عماني حول فكرة الاتحاد، وخرجت ببيان ختامي توافقي. وهي عادة خليجية يتم اللجوء إليها عندما يستعصي الاتفاق. لكن المشكلة ليست في الموقف من مشروع الاتحاد، وإنما في طريقة التعبير عنه، وتوقيت هذا التعبير.

فموقف عمان الرافض الإتحاد معروف. الجديد في الموضوع هو تهديد وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي – في سابقة – بانسحاب عمان في حال تم إقرار المشروع. والجديد أن هذا التهديد جاء وسط الجدل الذي فجره الاتفاق المبدئي بين أميركا وإيران، وانكشاف أن عمان استضافت المفاوضات السرية بين واشنطن وطهران التي وضعت أسس هذا الاتفاق، وأن عمان لم تطلع أياً من أعضاء مجلس التعاون على أي شيء عن هذه المفاوضات.

هل هناك من علاقة بين استضافة عمان هذه المفاوضات السرية من ناحية، وبين التهديد العماني بالانسحاب من مجلس التعاون من ناحية أخرى؟ يوحي التهديد العماني بأن غالبية دول الخليج، ما عدا عمان، اتفقت أو تقترب من الاتفاق على خيار الاتحاد، وهذا ليس دقيقا. لكن، لماذا ترفض عمان اتحاد دول الخليج بهذا التصميم وهذه الحدة غير المسبوقة؟ من الواضح أن المصدر الرئيس – إن لم يكن الوحيد – في عدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الخليج العربي هو الاختلال الحاد في توازنات القوة بين دوله، وأن دول مجلس التعاون – خصوصا السعودية – هي الطرف الأضعف في هذه التوازنات ولأكثر من أربعة عقود الآن. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن ترميم هذا الاختلال الحاد إلا بزيادة القدرات العسكرية لدول المجلس، وتحديدا السعودية، ومن دون توحيد السياسات الخارجية والأمنية لهذه الدول. ومثل هذا التوحيد يفرض شكلا من أشكال الاتحاد بين دول مجلس التعاون. كل ذلك كان ولا يزال يتطلب خطوات إصلاحية سياسية متعددة داخل كل دولة. مرة أخرى: لماذا ترفض عمان فكرة الاتحاد؟ في إجابة عن هذا السؤال، يقول يوسف بن علوي في تصريح لافت: «أنا ضده لأن الله خلقني ضده. ...». مضيفاً: «إذا كانت هناك أية ترتيبات أخرى أو جديدة لدول الخليج نتيجة الصراعات الموجودة أو المستقبلية فنحن لسنا طرفا فيها، ولن نكون طرفا فيها». ثم شدّد على ذلك بقوله: «ينبغي علينا أن ننأى عن الصراعات الإقليمية والدولية». وبالنسبة لعمان تحديدا قال: «نحن غير مستعدين للدخول في أية صراعات... ولا علاقة لنا بالمواجهات... ولسنا ذاهبين في الصراعات على الإطلاق، لا شرقا، ولا غرباً». السؤال: من الذي يفرض الصراعات على المنطقة؟ ومن الذي يعمل على تفجير سباق عسكرة وتسلح فيها؟ هل دول مجلس التعاون هي التي تفعل ذلك، أم أن إيران هي التي تفعل ذلك؟

يدرك معالي الوزير – كما ذكرت – أن سبب الصراعات التي يشير إليها هو اختلال توازنات القوة في المنطقة، وأن دول مجلس التعاون هي الطرف الأضعف في معادلة القوة التي تتحكم في هذه الصراعات، كما يدرك بأن إيران هي التي توظف هذا الاختلال لتوسيع نفوذها، من خلال: أولا، زيادة قدراتها العسكرية وتطويرها. وثانيا، من خلال برنامجها النووي الذي وضعها في مواجهة مع المجتمع الدولي. وثالثا، من خلال استخدام الورقة الطائفية كرافعة لدورها الإقليمي. إيران هي التي تشجع على انتشار الميليشيات في العراق، وهي التي ترسل مقاتلين إلى سورية. كل ذلك يفرض على معالي الوزير أن يوجه ملاحظاته إلى إيران قبل أن يوجهها إلى زملائه في مجلس التعاون.

هل فعل ذلك؟ لا أعرف حقيقة، وربما ينبغي الترجيح بأنه فعل، انطلاقاً من إدراكه الحاد لخطر التسلح والصراعات الإقليمية. هنا أستميح القارئ في أن أضع أمامه جزءاً من حديث سابق للوزير بن علوي مع صحيفة «الحياة» بتاريخ 4-10-2012:

«س: ما المصلحة العُمانية في عدم الاعتراض على السياسة الإيرانية داخل سورية؟

ج: إننا نحترم كل دولة في العالم، لأن لديها مصالح تتصرف فيها كما تشاء، وبالتالي إن كان ذلك خطأ هي تتحمله، وإن كان إيجابيا هي تتحمله، هذه هي السياسة العامة للسلطنة.

س: هل الدور الإيراني، باعتراف الإيرانيين، بوجود الحرس الثوري في سورية خطأ؟

ج: أقول لك لكل دولة الحق، وهي مسؤولة عن تصرفاتها. أنا لا أعلق على تصرفاتك أنت، ولا أريد أحدا أن يعلق على تصرفاتي، كل واحد مسؤول عن تصرفاته، في النهاية لكل تصرف نتيجة وكل دولة تتحمل نتيجة تصرفها، هذه هي سياستنا العامة، لا نغير فيها أبداً بالنسبة إلى إيران أو أميركا أو إستراليا.

س: هل توافق عُمان على تدخل إيران العسكري؟

ج: ليس لنا حق في أن نوافق على سياسة فلان أو لا نوافق.

س: لكن هذه دولة عربية، هناك كارثة إنسانية فيها...

ج: أنت تعتقدين شيئاً وأنت حرة في اعتقادك، لكن لا أحد يحاول أن يجعل العالم كله على اعتقاد واحد. الله لم يخلق الناس على هذه الشاكلة، الناس لم يخلقوا على هذه الطبيعة، كل واحد خلقه الله على طبيعة مستقلة عن الآخر. لذلك، العالم اليوم يقر شيئا اسمه حرية التعبير، لماذا عملوا حرية التعبير؟

س: حرية التعبير شيء وسياسات الدول شيء آخر.

ج: لا... الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين. بالتالي أنت لك رأي وفلان من الناس له رأي، وفلان ثالث له رأي، أنت في دولة والثاني في دولة والرابع في دولة، وكل واحد له رأيه، المقصود في النهاية أن كل هذه الآراء مختلفة وهو شيء طبيعي.

س: في الموضوع السوري؟

ج: الموضوع السوري واضح ولا يحتاج إلى أي تعليق ولا يحتاج إلى رأي. حرب دائرة بين الدولة وبين السوريين المعارضين، لا يحتاج إلى تفسير ولا يحتاج إلى رأي أحد، سواء كان خطأ أم صواباً، كلهم خطأ وكلهم صح».

يرفض الوزير توجيه أي نقد إلى إيران، في المقابل وجّه في البحرين نقداً حاداً إلى السعودية من دون أن يسميها. حديث الوزير يعكس الخطاب السياسي للسلطنة، هو خطاب يقول كل شيء، ولا شيء في الوقت نفسه، وهذه من سمات الدول التي لا ترسم سياساتها، خصوصا الخارجية منها، في إطار مؤسسي، ولا تعترف بمبدأ تعددية الرأي وفقاً لتعددية الخيارات المتاحة. والحقيقة أن هذا خطاب لا يقع خارج السياق تماماً، بل يمثل نموذجاً متطرفاً لخطاب مشترك بين دول الخليج، وإن بصيغ مختلفة. وفقاً لكلام الوزير بالنسبة إلى عمان ليس هناك فرق بين إيران ودول مجلس التعاون، وأن عضوية عمان في هذا المجلس ليست مبررا كافيا بأن يكون هناك مثل هذا الفرق. وتالياً حديث الوزير لا يأخذ في الغالب طابع الحديث السياسي بمقدار ما أنه يجنح لتعميمات لا علاقة لها بالموضوع لتبرير السياسة العمانية، ولا بمعطيات ومبررات سياسية. طبعا، هذا لا يعني أنه ليست هناك معطيات ولا مبررات، لكنه يعني أن معالي الوزير لا يريد الكشف عنها. ثالثاً أن معالي الوزير في حديثه يميل إلى مجاملة إيران، وتفادي الاصطدام معها. في المقابل، لم يكتف برفض فكرة الاتحاد رداً على الوزير السعودي، بل هدد بانسحاب عمان من مجلس التعاون، وعبّر عن ذلك بلغة متوترة وحادة، على غير العادة العمانية، والخليجية عموما.

ما علاقة كل ذلك باستضافة عمان المفاوضات السرية بين أميركا وإيران، وموقفها من فكرة الاتحاد؟ تؤكد الاستضافة ما بات معروفا، وهو أن الدور الإقليمي لعمان في منطقة الخليج العربي مرتبط بعلاقة ما مع إيران مقدار ارتباطه بعضويتها في مجلس التعاون. هنا تنبغي ملاحظة أن موقف الوزير العماني الرافض فكرة الاتحاد يتقاطع تماماً مع الرفض الإيراني للفكرة نفسها، وإن لأسباب مختلفة. تخشى عمان أن يتصادم تأييدها فكرة الاتحاد مع الموقف الإيراني، وأن يتسبب ذلك في توتر علاقتها مع طهران، وبالتالي بخسائر تضعف دورها الإقليمي. تريد عمان أن تلعب دور رمانة الميزان بين السعودية وإيران، وهي تستطيع أن تفعل ذلك، لكن لهذا متطلبات، منها ألا تذهب بعيدا في مجاملة إيران على حساب السعودية، ومنها مواجهة حقيقة أن اختلال توازن القوة لمصلحة إيران – خصوصاً بعد سقوط العراق – هو السبب الرئيس لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ومن ثم لن يستقيم الدور العماني إلا بواحد من خيارين: إما أن تقنع إيران بالتخلي عن وتيرة التسلح المستمرة وعن السلاح النووي وعن لعب الورقة الطائفية، وإما أن تأخذ بمبدأ إعادة التوازن بين دول المنطقة، منطلقا للتعاون بين دولها، وتثبيت الاستقرار السياسي فيها.

تبنّي عمان خيارَ الصمت تجاه السياسة الإيرانية، ورفع الصوت ضد فكرة الاتحاد الخليجي، وأنه يمثل جنوحاً نحو العسكرة، والانتظام في الصراعات الإقليمية، فضلاً عن أنه لا يخدم الدور العماني، يجنح بدوره نحو الاصطفاف وتأجيج الصراعات.

ما الذي يدفع عمان إلى مثل هذا الدور المتناقض؟ الذي يدفعها الضعف السياسي والعسكري لدول مجلس التعاون، بما فيها عمان، والتناقض الحاد بين الحجم السياسي والاقتصادي، والموقع الاستراتيجي لهذه الدول، وبين قدراتها العسكرية من ناحية، ومقاومتها فكرة مأسسة الدولة في كل منها، وتفعيل القاعدة الشعبية لسياساتها، خصوصا الخارجية لكل منها من ناحية أخرى.

من دون حل لمشكلة التوازنات الإقليمية هذه ستبقى الساحة مفتوحة لمثل هذا الدور العماني.

عن «الحياة» اللندنية

الثورة والانقلاب بمصر.. اختلاط المفاهيم

خالد المعيني

لاشك أن مصر لم تتعرض طيلة تاريخها المعاصر إلى هذا المستوى العميق من الاضطراب والفوضى وحجم الاستقطاب والانقسام المجتمعي الذي بات يهدد -جديا- بتفجير بنيتها السياسية والاجتماعية.

ويمكن أن نعزو شدة هذا الاستقطاب إلى تلك المتغيرات السريعة والحادة التي أطاحت بنظام سياسي تجاوز عمره نصف قرن بأدوات افتراضية، دون أن يستعد أو يتخيل ثوار قنوات التواصل الاجتماعي عبر تقنية الاتصالات نوع النظام أو شكله، مما وضع المجتمع وجها لوجه أمام نفسه لتتفجر كل تناقضاته و«احتقاناته» وتوجهاته دون ضابط أو قيد أو شرط، وشكل انعكاسا خطيرا لاختلاط المفاهيم والقناعات في النظرة إلى ماهية هذه المتغيرات.

في ظل هذه الفوضى المجتمعية والسياسية والقيمية، لم يكن هناك في مصر سوى جهتين احتفظتا بتنظيمهما وقيادتهما وتوجهاتهما قبل حصول التغييرات وفي ظلها ولا تزال: العسكر بقيادة مؤسسة الجيش، والإسلاميون بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين، وهما حاليا ومناصروهم -محليا وإقليميا- يشكلان رأس الحربة في هذا الاستقطاب والانقسام، وحولهما يدور موضوع في اختلاط مفاهيم الثورة والانقلاب والشرعية والمشروعية.

ثورات غير ناضجة

لم تكن سرعة عقارب الساعة في ساحات وميادين التحرير تسير بنفس سرعة عقارب الساعة في الحارات الضيقة والمزارع البعيدة والمصانع، ولم تلحظ الشرائح الاجتماعية المليونية أي فرق على الأرض.. لقد غيروا طاقم الحكم الذي يجلس في القصر، ولكن من سيغير واقعهم؟ نزلوا لإسقاط النظام، ولكن ماذا بعد إسقاط النظام؟

الشباب الذين شكلوا رأس الحربة في المظاهرات والاعتصامات كانوا أقرب إلى الاختفاء بعد الثورة في عالمهم الافتراضي، فهم أصلا غير متعارفين وليس لديهم تنظيم، ناهيك عن انعدام خبرتهم السياسية بما يوازي حجم الفعل الجبار الذي أنجزوه والذي تفاجأ به الجميع دون استثناء.

كان الاحتقان والبطالة والفساد والشعور باليأس والإحباط أهم العوامل التي وقفت خلف تلك الملايين الهادرة التي نزلت إلى الشوارع يوم 25 يناير 2011 وحولت نظام حسني مبارك إلى نظام من ورق، ودباباته وأسلحته إلى خردة من حديد.

بعد انجلاء الغبار عن المظاهرات المليونية، لم يكن في الساحة السياسية المصرية وكنتيجة مباشرة لاختفاء الفكرة الواضحة عن شكل النظام ما بعد الثورة، أي قيادات ثورية منظمة تعرف ماذا تريد.

فقد تمخضت هذه الساحة المضطربة عن قطبين فاعلين لخوض الصراع صعودا إلى السلطة، وكان من أولى ثمرات الديمقراطية في الانتخابات صعود الجهة السياسية الوحيدة المتمرسة والمنظمة مسبقا منذ عقود -ماليا واجتماعيا وسياسيا- إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، ونقصد بها التيار الإسلامي بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين.

وهذه الموجة في كل الأحوال لم تكن مقتصرة على مصر الثورة، بل غطت معظم سماء الربيع العربي نتيجة الفشل والعجز التاريخي للأحزاب والتيارات الأيدولوجية القومية واليسارية التي انكفأت ولم يبق منها سوى هياكل فارغة، في حين اضطر العسكر تحت ضغط حرارة الثورة ومفهوم الديمقراطية الجديدة للعودة إلى ثكناتهم ولو حتى حين.

الانقلاب ثورة مزيفة

لعله من الإنصاف القول بأن مدة سنة واحدة هي فترة حكم الإخوان غير كافية بكل المقاييس الموضوعية للحكم عليها كتجربة، ولا توازي حجم رد الفعل المبالغ فيه الذي حصل يوم 30 يونيو الماضي وما أعقبه من إجراءات وصلت حد الانقلاب العسكري.

وفي الحقيقة هناك عدة عوامل محلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية تضافرت لإنتاج ما جرى يوم 30 يونيو، فمحليا قوى الثورة المضادة وقد استفاقت من صدمتها عادت هذه المرة لتنظم صفوفها متسترة خلف نياشين ومعاطف العسكر المتربص أصلا للانقضاض على السلطة.

والحال أنها كانت تستغل شعور الإخوان بنشوة النصر ومحاولتهم المتعجلة لتحقيق أقصى استثمار للفوز من خلال الاستحواذ والهيمنة على كافة مفاصل الدولة وإعطائهم إشارات ليست في محلها، سواء للتشبث بالسلطة عبر رفض الانتخابات المبكرة التي كانت بمثابة مخرج في حينها، أو على مستوى صياغة الدستور الجديد ومحاولة فرض بعض نصوصه، أو التدخل في مسار الحياة الثقافية العريقة في مصر، مما جعلها هدفا سهلا لقوى الثورة المضادة للتحريض ضدها تحت ذريعة «أخونة» أو «أسلمة» مصر، الأمر الذي أثار حفيظة الكثير من الشرائح المترقبة أو الأقليات الدينية المتخوفة، والتي لم تكن مستعدة بعد لمثل هذا التغيير الأيدولوجي لبلد عرف عبر تاريخه المعاصر بعلمانيته وكونه مسرحا للثقافة والانفتاح رغم تصاعد موجة التوجهات الإسلامية.

لم يكن العامل الخارجي أقل تأثيرا في ما آلت إليه الأمور يوم 30 يونيو وما أعقبه، فقد انعكس التنافس والصراع الإقليمي وتحديدا العربي مع أو ضد حكم الإخوان، على تعميق الشرخ المصري.

ومن الواضح أن ضوءا أخضر أعطي للعسكر لحسم الأمور مبكرا بدليل الصمت العربي والدولي الذي أعقب الإطاحة بأول حكومة في تاريخ مصر الحديث منتخبة شرعيا وعبر صناديق الاقتراع.

شكلت لحظة 30 يونيو مفترقا خطيرا في انقسام المجتمع المصري واختلاط المفاهيم والقناعات التي أدت إلى عملية استقطاب خطيرة قد تضع مستقبل مصر في مهب الريح، في ظل تمسك كل طرف وقطب بقناعاته ومفهومه لمعنى الثورة والانقلاب.

الخسائر غير المنظورة

لا شك أن حزمة الإجراءات التي أعقبت 30 يونيو وأخذت أسلوبا فظا عبر التنكيل المفرط بقيادات الإخوان والتشهير بهم واجتثاث جميع مؤسساتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي قد يعزز من مكانتهم ويزيد من رصيدهم في نفوس الملايين من الشباب الذين توفر لديهم قسوة هذه الإجراءات ما يمكن أن نطلق عليه «مظلومية الإخوان» التي قد تستغل من الأجنحة الإسلامية المتطرفة في عدم جدوى العمل السياسي السلمي، مما قد يدفع هؤلاء الشباب المتحمس باتجاه التطرف كرد فعل غير منظور قد يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة قد يكون أحدها ممارسة العنف في ظل بيئة إقليمية موائية.

قبل الولوج إلى احتمالات المشهد المصري لا بد من حساب خسائر هذا المشهد جراء الاهتزازات العنيفة التي عصفت بأسسه ومرتكزاته نتيجة اختلاط الرؤى والقناعات، وفي ظل الانقسامات الحادة في المجتمع. ويمكن تلخيص هذه الخسائر كما يلي:

أولا- تم الإجهاز والانقضاض على أول تجربة حقيقية في تاريخ مصر المعاصر، حيث مارس الشعب من خلالها الديمقراطية بمعنى الانتخابات النزيهة عبر صناديق الاقتراع، وكان من الأجدر الحفاظ على هذه التجربة الفتية وإجراء التغيير المنشود عبر صناديق الاقتراع، وفي أسوأ الاحتمالات الضغط من أجل انتخابات مبكرة عوضا عن انقضاض العسكر وعودة مصر إلى المربع الأول.

ثانيا- اهتزاز سمعة المؤسسة القضائية المصرية العريقة من خلال سرعة انصياعها لتوفير الغطاء القانوني للتغيير العسكري، ولاسيما إجراءات اعتقال الرئيس وبقية قيادات الدولة واجتثاث كافة أذرع تنظيم الإخوان المسلمين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يثير أكثر من علامة استفهام.

ثالثا- انعدام الثقة المستقبلية في استقرار أي نظام سياسي مصري قادم في ظل تدخل المؤسسة العسكرية الذي افتقر إلى مبادئ الشرعية والمشروعية والذي فجر انقساما حادا في المجتمع المصري وشعورا قاسيا بالمظلومية لدى شرائح لا يمكن الاستهانة بها، سياسيا ودينيا واجتماعيا.

مشاهد مصر المحتملة

بالنظر إلى ما سبق، يمكن التنبؤ بالمسارات المحتملة التي قد تتخذها الأزمة في مصر عبر المشاهد المحتملة التالية:

الأول- تكرار السيناريو الجزائري الذي أعقب انقلاب العسكر على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فوزها عام 1991 في انتخابات ديمقراطية، وهو الانقلاب الذي أدخل البلاد في دوامة من العنف ضربت البلاد عشر سنوات وذهب ضحيتها قرابة مائتي ألف ضحية.

الثاني- المصالحة والحل التوفيقي الذي يمكن أن يتم من خلال العفو عن قيادات الإخوان وعدم حظر نشاطهم السياسي المعلن أسوة ببقية التنظيمات، وانتظار الانتخابات كي تفرز إرادة الشعب المصري والقبول بما تتمخض عنه صناديق الاقتراع. هذا السيناريو رغم أنه يشكل المخرج الوحيد الذي قد يحول دون دخول مصر إلى نفق الفوضى، فإنه يبدو مستبعدا في ظل الإجراءات الحالية المتسارعة التي تتخذها السلطات لقمع واجتثاث هذا التنظيم العريق وقاعدته الشعبية العريضة.

الثالث- الانزلاق تدريجيا إلى مستنقع الفوضى وحافة الانهيار الاقتصادي من خلال استنزاف الجيش المصري ومؤسسات الدولة نتيجة تنامي عمل التنظيمات الإسلامية «المتطرفة» التي ستجد في قواعد الإخوان المسلمين -التي ستلجأ حتما إلى العمل السري تحت الأرض- حاضنة مثالية وملائمة لنقل عمل هذه التنظيمات المسلحة وتشكيل بؤر لا يمكن السيطرة عليها، في ظل ثورة التقنيات الحديثة والاتصالات وخصوصية جغرافيا انتشار قواعد التنظيم في محافظات الصعيد وسيناء.

عن «الجزيرة نت»

مخاطر مقترحات كيري إستراتيجية

علي جرادات

بعد انقضاء أربعة أشهر من التسعة أشهر المحددة لها، وكما كان متوقعاً، وصلت المفاوضات الفلسطينية «الإسرائيلية» إلى طريق مسدود بفعل شروط حكومة نتنياهو-ليبرمان التعجيزية وتصعيدها غير المسبوق لإجراءات المصادرة والاستيطان والتهويد. وكالعادة، بدل أن تضغط إدارة أوباما، على «إسرائيل» لوقف تماديها سياسيا وميدانيا أو تخفيفه على الأقل، تقدمت بمقترحات لا تستجيب لمطالب أمنية «إسرائيلية» «ضرورية» ومحدودة كما يشاع، بل تتبنى كامل الخطة الأمنية السياسية الإستراتيجية «الإسرائيلية»، بل الصهيونية. وهي الخطة التي من شأن قبول الفلسطينيين بها ألا يفضي إلى تسهيل موافقة «إسرائيل» على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح كما يشاع أمريكيا و«إسرائيليا»، بل إلى قيام كيان مسخ يحمل اسم دولة منزوعة السيادة والاستقلال والعاصمة، وتملؤها وتمزقها بحيلة «تبادل الأراضي» أو بحيلة أخرى الكتل الإستيطانية الثلاث الكبرى في الضفة، ومُسيطر على حدودها ومعابرها غربا وشرقا وأجوائها ومياهها، ومثقلة بالتزامات سياسية وأمنية واقتصادية جائرة، وتقوم على جزء من الضفة مع ترك غزة إلى حين، كما اقترح في تصريح علني الرئيس الأمريكي أوباما، بل ويتم مقايضتها بجوهر القضية الفلسطينية، حق عودة اللاجئين المراد شطبه بحيلة إرجاء البحث فيه. باختصار نحن أمام خطة لإجبار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على إبرام اتفاق إطار انتقالي يعيد إنتاج اتفاق أوسلو بمسمى جديد هو «الدولة ذات الحدود المؤقتة».

وهذا أمر غير مفاجئ، بل امتداد لمعادلة ظلم تاريخي، جوهره: إعطاء أرض فلسطين لمن لا يستحق على يد من لا يملك الحق، كمعادلة ما انفك الشعب العربي الفلسطيني يتعرض لها ويقاومها منذ بداية القرن العشرين الماضي وحتى يوم الناس هذا. فمذاك دأبت دول الاستعمار الغربي، بمعزل عن تغيرات مركز قيادتها، على استغلال كل تفوق لها في ميزان القوى الدولي والإقليمي لتحويل أسطورة «فلسطين أرض للشعب اليهودي» إلى حقائق سياسية لمصلحة الحركة الصهيونية ومشروعها الاستعماري الاستيطاني الإحلالي التوسعي العدواني، ذلك بدءاً بإصدار «وعد بلفور» القاضي بـ«إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» وتضمينه في صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر عن «عصبة الأمم» بعد أن جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لمصلحة بريطانيا، خصوصا، ولمصلحة دول الاستعمار الغربي، عموما، مرورا بإصدار هيئة الأمم قرار تقسيم فلسطين ثم قرار الاعتراف بـ«دولة» «إسرائيل» عضوا فيها بعد أن جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية لمصلحة الولايات المتحدة وحلولها محل بريطانيا في قيادة محور دول الاستعمار الغربي، تعريجا على عدم تحريك ساكن ضد احتلال «إسرائيل» في حرب العام 1967 لما تبقى من أرض فلسطين، عدا احتلال سيناء والجولان، بعد أن جاءت النتائج الإقليمية لتلك الحرب لمصلحة «إسرائيل» وحلفائها الغربيين بقيادة الولايات المتحدة، وصولاً إلى عدم مساءلة «إسرائيل» جديا ضد تنفيذ مخططات مصادرة أرض الضفة واستيطانها وتهويدها، عدا ضم القدس والجولان، بل ودعم هذه المخططات، خاصة منذ كسبت الولايات المتحدة، حليف «إسرائيل» الاستراتيجي الثابت الوحيد في المنطقة، الحرب الباردة، وصارت قطباً منفرداً في السياسة الدولية ونظامها وقرارات مؤسساتها.

لذلك، فإن لا عجب في أن تستغل الولايات المتحدة، الراعية لمفاوضات قيادة منظمة التحرير العقيمة والمدمرة مع «إسرائيل»، التحولات العاصفة، بل التاريخية، الجارية في الوطن العربي، وفي المنطقة عموما، لانتزاع اعتراف رسمي فلسطيني بـ«إسرائيل» «دولة للشعب اليهودي على أرضه التاريخية»، وكأن هذه الأرض ليست أرض الشعب العربي الفلسطيني التي ما زال نصفه صامداً عليها، فيما نصفه الآخر ما زال لاجئاً مشرداً متشبثاً بشهادات ملكيتها، بل وما انفك يقاوم بكل الأشكال والوسائل الممكنة لاستردادها والعودة إليها. ما يعني أن وعود إدارة أوباما بإقامة دولة فلسطينية إن هي إلا محض خداع لتجديد رهانات كذبتها تجربة عقدين ويزيد من المفاوضات، وجاءت مقترحات كيري الأمنية الأخيرة لتؤكد أن الشعب الفلسطيني لا يواجه في السياسة «إسرائيل» فقط، بل وحليفها الاستراتيجي الثابت، الولايات المتحدة، أيضاً، ولتبرهن على قصور كل إدارة فلسطينية للصراع لا تضع الدفاع عن الأرض وتعزيز صمود ومقاومة أهلها في صلب برنامجها، سياسيا وميدانيا. وهو ما لا يكون جديا وشاملاً إلا بوقف التفاوض في ظل الاستيطان وخارج رعاية هيئة الأمم ومرجعية قراراتها، أي بإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني بعد أن فككت عناصره التراجعات السياسية المجانية المتسرعة، بينما مفاعيل الانقسام الداخلي الفلسطيني، وانكفاء مراكز القوة العربية على همومها الداخلية، وتمسك قيادة منظمة التحرير برعاية الولايات المتحدة للمفاوضات بعد عقدين من خيبات الرهان على حياديتها، هي ما يشجع إدارة أوباما اليوم على اتخاذ هذا الموقف المعادي للشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية.

يحيل الأمر هنا إلى تراجع فلسطيني استراتيجي عن مسار الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة التي بانطلاقها في أواسط ستينات القرن الماضي عاد الشعب الفلسطيني وأمسك زمام قضيته بعد عقدين من التيه والالتباس والرهانات الفاشلة، ودخل النضال الوطني الفلسطيني مرحلة مَد أثمرت بعد عقدين من التضحيات الجسيمة والإنجازات الكبيرة قفزتها النوعية انتفاضة كانون الأول 1987 الشعبية الكبرى التي بتعاظم إنجازاتها الميدانية وعمق بصيرة شعارها السياسي الناظم، «الحرية والاستقلال»، توافرت «إمكانية واقعية» لوضع الأراضي المحتلة عام 1967 تحت إشراف دولي مؤقت على طريق إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيدة ومن دون مقايضتها بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية كحق تكلفه قرارات الشرعية الدولية، وبتحققه فقط يتحقق الربط بين المرحلي والاستراتيجي من الحقوق والأهداف الفلسطينية. يومها تحركت الولايات المتحدة لذبح تلك الإمكانية الواقعية سياسيا، بل ونجحت خلال عقدين ونصف العقد من رعاية مفاوضات «مدريد» و«أوسلو» العبثية في إجهاض الانتفاضة سياسيا، وفصل القضية الفلسطينية عن بعدها القومي، واختزال القرارات الدولية في القرار 242 واستمرار المفاوضات مع مصادرة الأرض واستيطانها وتهويدها. إذا مخاطر مقترحات كيري الأخيرة على القضية الفلسطينية استراتيجية والرد السياسي عليها يجب أن يكون استراتيجيا عبر نقل ملف الصراع إلى هيئة الأمم المتحدة وإنهاء احتكار الولايات المتحدة له.

عن «الخليج» الإماراتية

اتجاه جديد للنظر إلى التهديدات الخارجية

ديفيد إغناتيوس

صرح رئيسا لجان الاستخبارات بمجلس الشيوخ ومجلس النواب في عطلة الأسبوع الماضي بأن العالم صار أقل أمنا بشكل كبير. وبعد هذا التصريح بأيام قليلة، ذكر مركز «بيو» للدراسات أن نسبة 52% من الأميركيين يرون أن الولايات المتحدة يجب عليها «أن تعتني بشؤونها فقط على المستوى الدولي»، حيث تعد تلك النسبة هي الأعلى من إجمالي الاستطلاعات التي أجريت على مدار ما يقرب من 50 عاما. ومن خلال وضع هذين الأمرين معا في الاعتبار، يدل هذان التصريحان على ظهور مشكلة وطنية خطيرة.

يأتي في مقدمة ذلك غياب التوافق بين التحديات التي تواجه أميركا والاستعدادات المعلنة لدعم السياسة الخارجية في التعامل مع تلك التحديات. وبكل بساطة، يمكن القول إن هناك انشقاقا في الإجماع التقليدي بشأن المشاركة العالمية في كل وقت تنشأ فيه بعض المشكلات الجديدة الكبيرة.

وفي المقابل، تتمثل الاستجابة الأميركية المعتادة لأي أحجية من هذا القبيل في تشكيل لجنة من الحزبين. ولعل النموذج الأوضح على ذلك مجموعة دراسة العراق في عام 2006، التي كان يتشارك رئاستها جيمس أديسون بيكر الثالث وزير الخارجية السابق، ولي هاملتون الممثل السابق عن الحزب الديمقراطي الأميركي وعضو الكونغرس عن ولاية إنديانا. وبالإضافة إلى هذين الرئيسين، كان هناك أعضاء بارزون منهم ساندرا داي أوكونور، قاضية المحكمة العليا السابقة، والمصرفي فيرنون جوردان، بوصفه رئيس الأعمال المتعلقة بالحقوق المدنية والمستشار للرؤساء. وبالنسبة للاستشاريين، كان هناك الأشخاص اللامعون مثل هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجنسكي وبرينت سكوكروفت، حيث كان جميع هؤلاء الأشخاص مستشارين سابقين بالأمن القومي.

وبعد جميع هؤلاء جزءا من مؤسسة السياسة الخارجية التقليدية التي ما زالت تسيطر على المناصب العليا على المستوى الثقافي، بيد أنها لا تعكس الحالة المضطربة والمحبطة بالنسبة للعامة من الأميركيين. لقد انهار الإجماع القديم ويحتاج إلى إعادة إحيائه وإنعاشه من جديد.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: ما الأمر الذي يجب أن يثير اهتمام اللجنة الموجودة في الوقت الراهن؟ وفي يوم الأحد الماضي، أدلى النائب الجمهوري مايك روجرز، رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأميركي، وديانا فينستين، عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي ورئيسة لجنة الاستخبارات بالمجلس، بتصريحات لوكالة «سي إن إن»، قائلين إن العالم ليس أكثر أمنا الآن مما كان عليه منذ سنوات قليلة مضت. وعكست تحذيرات فينستين وروجرز الظهور المجدد لتنظيم القاعدة في سوريا والعراق وليبيا والمناطق الأخرى. لم يعد هناك أي فصيل غير جدير بالاهتمام يتبع تنظيم القاعدة، فقد تلقت وزارة الخارجية تقريرا استخباراتيا مؤخرا يفيد انضمام 5500 مقاتل أجنبي للعمل مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التابع لتنظيم القاعدة. والسؤال الآن هو: كيف يجب على الولايات المتحدة أن تحارب هذا التهديد؟ وللأسف، ليس هناك إجماع حيال هذا الأمر.

لقد غرست «القاعدة» جذورا لها في شبه جزيرة سيناء، بحسب اللواء محمد فريد التهامي، رئيس جهاز المخابرات المصرية، فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد مصر، الحليف الأهم في العالم العربي، لهزيمة التطرف في الوقت الذي تتحرك فيه لاستعادة الحكومة المدنية كإجراء ديمقراطي؟ لا يوجد إجماع على ذلك أيضا.

وهناك تحدي السياسة الخارجية الضخم المتمثل في البرنامج النووي الإيراني، فقد أبرم الرئيس أوباما برنامج اتفاق مؤقت جريء مع إيران، ولكن لإتمام الاتفاق، والتأكد من أن برنامج إيران النووي مصمم لأغراض سلمية حقا، يحتاج أوباما إلى دعم قوي من الكونغرس والشعب الأميركي. في الوقت الراهن، يبدو من الصعوبة تخيل إمكانية حصوله على مثل هذا الدعم. فالشعب لا يريد الحرب، ولكن لا يبدو أنهم لا يؤيدون الحوار الدبلوماسي بالقدر ذاته، أيضا.

أحد الاقتراحات المتواضعة هي أن يعقد أوباما اجتماعا لفريق أصغر من قادة أميركا، الاستراتيجيين والتقنيين والأساتذة، فإنه سيكون ممارسة للتعلم – لفهم السبيل الذي يمكن للبلاد من خلاله التعامل مع المشكلات خلال السنوات العشر المقبلة، من دون ارتكاب أخطاء السنوات العشر السابقة. ما الذي استفادته أميركا من حربها مع المتطرفين؟ ما الدروس التي تعلمناها من حروب التدخل السريع المؤلمة؟ كيف يمكن للأميركيين الشباب الذين لا يتذكرون الثورة الإيرانية عام 1979 الدخول في حوار مع ذلك البلد، ولكن أيضا وضع حدود واضحة على سلوكها عام 1979؟

لحسن الحظ، يمكن لجيل جديد من المفكرين تشكيل مجموعة من الحزبين كما أتخيل. إذا كنت لا تعرف أسماءهم بعد، يجب عليك إشراك: مارك لينش من جامعة جورج واشنطن، والمعروف لدى متابعيه على الإنترنت باسم «أبو آكل النمل»، وديفيد كيلكولن، أحد مهندسي نجاح استراتيجية مكافحة التمرد في العراق ومؤلف كتاب «بعيدا عن الجبال»، وهو كتاب جديد عن الصراعات المستقبلية في المناطق الحضرية، وميشال فلورنوي، مساعد وزير الدفاع السابق، وجاريد كوهين وأليك روس، وهما اثنان من المتخصصين في التكنولوجيا قدما استشارات لوزارة الخارجية إبان تولي هيلاري كلينتون رئاستها، ويعملان الآن لدى «غوغل» وجامعة جونز هوبكنز، على التوالي. وأضيف إلى ذلك العاملين في الإدارة سلمان أحمد، وتوني بلينكن، وبن رودس، ويندي شيرمان، وجيك سوليفان.

ما يشجعني هو أن ذات الجمهور الأميركي الذي يريد من الولايات المتحدة أن تراعي مصالحها على الصعيد الدولي، يؤيد أيضا بأغلبية الثل